الصراع والتنافس الدولي والإقليمي على منطقة الساحل الأفريقي

م.د بشرى عبد الكاظم عبيد
وزارة التربية - مركز البحوث والدراسات التربوية

الخلاصة

هدفت هذه الدراسة الى تحليل ودراسة الأهمية الاستراتيجية والجيوبولتيكية لمنطقة الساحل الأفريقي, مما زاد من حدة التنافس الإقليمي على موارد المنطقة, لاسيما موارد الطاقة التي لعبت ولازالت تشكل أحد محاور الصراع والتنافس بين هذه القوى .

وقد حاولت الباحثة استعراض التنافس بين القوى الدولية أولهما فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والصين, والإقليمية الجزائر وليبيا تجاه الساحل الأفريقي, إذ نلاحظ ان هناك علاقة ارتباطية تتأثر سلبا وايجابا بين حدة الصراع وشدة تنافس القوى الكبرى للسيطرة على دول المنطقة وبين مدى الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي تتمتع به هذه الدول, وينعكس ذلك بصورة مباشرة على مدى تحقيق الاستقرار والأمن في المنطقة, إذ تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على تحجيم النفوذ الفرنسي, بينما تقوم فرنسا بالتعاون مع الصين وليبيا للحد من النفوذ الأمريكي وحماية مصالحها في المنطقة, وهذا لاينفي ان منطقة الساحل الأفريقي لم تكن مجرد ساحة للتنافس الدولي, بل كانت في كثير من الاحيان فاعلا ومؤثرا, إذ ان دول الساحل شجعت بعض الأطراف على دخول حلبة التنافس واعترضت على دور أطراف أخرى, واتبعت تلك الدول سياسة خارجية تهدف الى تحقيق التنمية الاقتصادية وتدعيم الاستقرار السياسي في المنطقة, فكان تشجيع هذه الدول للتنافس يصب في مصلحتها, ويجذب الأستثمارات الأجنبية الى أراضيها.

International and Regional Competition for the African Coast

Dr. Bushra Abdul-Kadhim Obeid
Ministry of Education - Center for Research and Educational Studies

Abstract

This study aimed at analyzing and studying the strategic and geopolitical importance of the Sahel region, which increased the regional competition for the resources of the region, especially the energy resources that have been and continue to be one of the axes of conflict and competition between these forces.

The researcher tried to review the competition between the international force, France, the United States of America, China, Algeria and Libya, and the African coast. We note that there is a positive correlation between the severity of the conflict and the intensity of the competition of the major powers to control the countries of the region and the extent of political and economic stability These countries are directly affected by stability and security in the region. The United States is working to limit French influence, while France, in cooperation with China and Libya, is trying to limit American influence and protect its interests in logic. , And this is not to say that the Sahel region was not only an arena for international competition, but was often effective and influential, as the Sahel countries encouraged some parties to enter the arena of competition and objected to the role of other parties, and followed them a foreign policy aimed at economic development And to strengthen political stability in the region. Encouraging these countries to compete was in their interest and attracted foreign investment to their territories.

المبحث الأول : الإطار العام للدراسة.

تمهيد

تعدّ نهاية الحرب الباردة نقطة تحول كبير في النظام الدولي, إذ تغيرت أنماط وبنية وهيكل هذا النظام, وكذلك نمط توزيع القوى بين الفواعل الدولية داخله, لذلك عملت الولايات المتحدة الأمريكية على إعادة بناء علاقاتها مع باقي وحدات النظام وفق أسس وآليات جديدة, لاسيما مع دول الجنوب وبذلك تحول توجه الفواعل الدولية من شرق غرب الى شمال جنوب, هذا ما يؤكده اهتمامها الجديد والمتزايد بمنطقة الساحل الأفريقي (موضوع الدراسة) إذ انها تسعى الى تعزيز وتوسيع نفوذها للحصول على مناطق استراتيجية جديدة بالمقابل, ولدت هذه السياسات الأنفرادية الأمريكية ردود افعال

متباينة, لاسيما من طرف الاتحاد الأوربي الذي تبنى احيانا سياسات مناقضه للصراع الأمريكي في معالجة بعض القضايا العالمية[1].

وفي ضوء هذه الصراعات، أصبحت منطقة الساحل من أهم المناطق الجيوسياسية في العالم، مما جعل طموحات القوى الكبرى والمنافسة في ضوء موقعها الاستراتيجي الهام وثروة النفط والغاز، والموارد المعدنية في دول الساحل، وخاصة مالي والنيجر وموريتانيا، وقد أصبح هذا محط اهتمام القوى الكبرى وساحة للتنافس الجهود الدولية للوصول إلى النفط في أفريقيا، وهذه المنطقة قد شهدت في السنوات الأخيرة حالة من الانهيار وانعدام الأمن بسبب مشاكل بلدان الساحل بالأزمات والصراعات الداخلية العرقية والقبلية التي كثيرا ما تؤدي إلى غياب المفهوم إن الحالة الأمنية وما نجم عنها من أزمة أمنية، فضلا عن التحديات الجديدة والهجرة السرية والجريمة المنظمة، قد أدرجت بالفعل تهديدات أمنية خطيرة للمنطقة بوجه عام. فالقوى الكبرى وخاصة الولايات المتحدة وفرنسا والصين والجزائر وليبيا من بينها في هذه المنطقة حتى اتخذت المنافسة أشكالا وأشكالا وأساليب مختلفة لتعكس المصالح المتداخلة والمتشابكة لهذه الدول، حيث أن كل طرف إلى الحصول على أكبر حصة من الموارد الطبيعية باستخدام وسائل وأدوات سياسية واقتصادية وعسكرية مختلفة,

لذلك ستعالج الدراسة وفقا للمعطيات السياسية والاقتصادية واقع وابعاد التنافس الدولي والإقليمي في منطقة الساحل الأفريقي التي اصبحت بعد انتهاء الحرب الباردة احد محاور التنافس الدولي في ضوء متزايد الاهتمام بها من قبل الدول الكبرى ودول الإقليم .

مشكلة الدراسة: في ظل ما تعاني منه منطقة الساحل الأفريقي من ازمات خطيرة ومختلفة أمنية وسياسية واقتصادية, ومن قصور في أداء مهام حكوماتها, وتحت لواء احتواء الأزمات وتقديم المساعدات وجد التنافس بين الدول الكبرى درعا واقيا يحمي سياساتها غير المعلنة, تجسد ذلك من خلال الاستراتيجيات المتنوعة المتبعة تجاه هذه المنطقة المهمة والتي وصلت الى حد التدخل العسكري, وذلك لكون المنطقة ما تزال تعاني من الهشاشة كونها تمر بفترة انتقالية تاريخية, فان دولها الحديثة العهد والاستقلال تعيش في وضع حرج مابين تعزيز الوضع الداخلي ومواجهة الطموحات المتزايدة للقوى الدولية التي يدفعها ويحركها الموقع الجيوبولتيكي والارتباطات التاريخية والحضارية, فضلا عن الحسابات الجيوستراتيجية المتعددة, والاحداث التي مرت بها خلال السنوات الماضية, إذ هناك عدد من الدول تعّد منطقة الساحل الأفريقي منطقة ذات أهمية حيوية بالنسبة لها على الصعيدين الجيوستراتيجي والأقتصادي .

وفي ضوء ذلك تندرج تحت هذه المشكلة تساؤلات فرعية هي :

- ما هي الطبيعة الجيوستراتيجية لدول الساحل الأفريقي ؟
- ما هي الاستراتيجيات التي تتبعها فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والصين في الساحل الأفريقي؟
- ما هي ابعاد وأهداف الاهتمام المتزايد بالساحل من قبل القوى العالمية والإقليمية ؟ وما هي أهم السيناريوهات المتمثلة بمستقبل المنطقة ؟

فرضيات الدراسة : تنطلق الدراسة من الفرضية الاتية :

أثر الموقع الجيوستراتيجي وموارد الطاقة لدول الساحل الأفريقي على رفع مستوى التنافس والصراع الدولي والإقليمي للمنطقة .

الأسباب والدوافع والأهداف التي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والصين وبعض دول الإقليم لتحقيقها في منطقة الساحل الأفريقي؟

أهداف الدراسة: تسعى الدراسة الى تحقيق الأهداف الآتية :

1 - بيان أهمية الموقع الاستراتيجي والجيوبولتيكي, وأسباب التنافس الدولي والإقليمي في منطقة الساحل الأفريقي .
2 - التعرف على الأهداف الاستراتيجية الفرنسية في منطقة الساحل الأفريقي .
3 - التعرف على منطقة الساحل الأفريقي التي تعد منطقة ذات أهمية بالغة بحيث جعلت منها محل أطماع الدول الكبرى .

أهمية الدراسة

تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال تحليل التطورات السياسية التي شهدتها منطقة الساحل الأفريقي وابعاد التنافس والصراع الدولي الاستراتيجي بين الدول الكبرى المتمثلة بالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والصين منذ نهاية الحرب الباردة تجاه منطقة الساحل الأفريقي ذات البعد الاستراتيجي والجيوسياسي . ومن هنا يمكن حصر أهمية الدراسة بما يلي:

1 - أهمية منطقة الساحل الأفريقي في أمن الطاقة على المستوى العالمي وما تتمتع به هذه المنطقة من ثروات وموقع استراتيجي مهم, مما جعلها محور اهتمام الدول الكبرى وزيادة التنافس الدولي, والإقليمي في هذه المنطقة .
2 - هناك قوى كالصين وفرنسا ترى بالتنافس الأمريكي في هذه المنطقة تهديدا لأمنها القومي, وتعتبرها منطقة مصالح لها, وتقرب الولايات المتحدة الأمريكية منها يعّد بمثابة دق ناقوس الخطر بين هاتين الدولتين, فضلا عن ان بلدان أُخرى مثل الجزائر وليبيا والمغرب العربي لها اجندة سياسية متعددة في هذه المنطقة .

حدود الدراسة

الحدود الجغرافية : ستتناول هذه الدراسة علاقة دول الساحل الأفريقي بالدول الثلاث (الولايات المتحدة الأمريكية – فرنسا – الصين), وكذلك بعض الدول الإقليمية وهي محور رئيس في هذه الدراسة .

الحدود الزمنية : في طبيعة هذه الدراسة بالضبط لايمكن حصر دراستنا بإطار زمني محدد, نظرا للتغيرات التي شهدتها المنطقة لذا قررت الباحثة تحديد فترة مابين الاعوام (2001- 2015) .

مصطلحات الدراسة

التنافس : مفهوم سياسي يشير الى حالة من الاختلاف بين الدول لايصل الى مرحلة الصراع, ويأخذ ابعاد اقتصادية أو سياسية لتحقيق مصالح ومكانة في الإطار الدولي والإقليمي, بينما يعرف الصراع الدولي (International Gonflict) هو ذلك الموقف الذي ينتج عن الاختلاف في الأهداف والمصالح القومية, وانه يرتبط بعدة امور مثل الحدود الجغرافية وعدد الاطراف المشاركة فيه وحجم الموارد والامكانيات التي تخصص للصراع ونوعية الاسلحة المستعملة وخصائصها التدميرية والأهداف التي تحددها الدول من وراء هذا الصراع [2].

وتعرف الباحثة ولغايات هذه الدراسة الصراع الدولي, بأنه التنافس الدولي بين (الولايات المتحدة الأمريكية – فرنسا – الصين) على السيطرة والهيمنة وتوسيع نفوذها في الساحل الأفريقي التي اصبحت بعد عام 2001 مسرحا للصراع والتنافس بين مختلف القوى الدولية وذلك يعود الى الموقع الجيوستراتيجي وموارد الطاقة فيها .

الساحل الأفريقي : الساحل كلمة عربية الاصل هي في معناها الجيوبولتيكي (تعني هو ذلك القوس الذي بدايته من المحيط الاطلسي في الغرب الى البحر الاحمر شرقا لتغطي مساحة نحو (3,053,200) كيلو متر مربع او الحزام الذي يربط او يجمع من السودان حتى موريتانيا وبذلك فهو يضم كل من تشاد – النيجر – مالي – الجزائر وليبيا, وكثيرا ما يتم لحسابات اقتصادية توسيعها لتشمل بوركينا فاسو ونيجيريا بل وحتى جزء من الرأس الاخضر [3].

الدولة الفاشلة : هومصطلح اطلق بعد نهاية الحرب الباردة ويتمثل بأنهيار القانون والنظام والخدمات الاساسية في عدد من الدول متعددة الاثنيات وبشكل خاص, وان لم يكن حصريا في أفريقيا جنوب الصحراء, وتقترن هذه الظاهرة بصراع طائفي مرير وقومية اثنية عنيفة وبروح عسكرية, وربما صراع إقليمي مستوطن, ومن الامثلة على ذلك هاييتي ويوغسلافيا السابقة والصومال والسودان وليبيريا وكمبوديا ورواندا وسيراليون وافغانستان, اذ تشير العديد من الدراسات السياسية الى ان عددا كبيرا من العالم الثالث يعاني الان من ذيول الحكومة المركزية وظهور المقاطعات (الملكيات) القبلية والإقليمية, وانتشار المرض من دون توقف, وازدياد تغلغل الحروب[4].

مفهوم الأ ستراتيجية : التعريف اللغوي للأستراتيجية, التي لها معاني ومفاهيم متعددة مشتقة اصلا من الكلمة اليونانية (stratego) وكانت تعني فن قيادة القوات, فمن الناحية اللغوية يمكن تعريف كلمة الاستراتيجية بأنا خطة او سبيل للعمل, كما تعني فن الاكراه .

التعريف الاصطلاحي للأستراتيجية : يمكن تعريف الاستراتيجية من خلال تقديم تعاريف تقليدية وحديثة, منها ما يركز على الجانب العسكري مثل تعريف كلوزفينيز, على انها فن استخدام المعارك كوسيلة للوصول الى هدف الحرب[5] إذ ركز كلوزفينيز في تعريفه هذا على إن الاستراتيجية هي خطة المعارك وحسن ادارتها لتحقيق الهدف كما انه اهتم بالجانب العسكري فقط واهمل الجوانب الأخرى .

العلاقة بين الاستراتيجية والجيوستراتيجية, فهناك ترابط بين الأستراتيجية والعوامل المختلفة لاسيما العامل الجغرافي, فأي استراتيجية تضع في الحسبان الموقع الجغرافي الذي توجد فيه أو الذي تريد ان تتوجه اليه.

دراسات سابقة : من خلال موضوعنا هذا قامت الباحثة بمسح لأهم الدراسات التي كتبت حول الموضوع والمتمثلة في كتب ورسائل وإطاريح ومقالات علمية منها :

أبصير أحمد طالب (المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي) رسالة ماجستير تخصص علاقات دولية فرع إستراتيجية ومستقبليات, جامعة الجزائر, كلية الاعلام والعلوم السياسية, 2010.

لقد ركز أبصير احمد طالب في دراسته هذه بشرح التحديات الأمنية التي تعاني منها منطقة الساحل الأفريقي من مشكلات الفقر والبطالة, وكذلك الإرهاب والإجرام أي حاول الإلمام بمختلف التهديدات لكن دون ربط دراسته بالعوامل الخارجية,أي دون التركيز على التوجهات الأمنية الاجنبية التي عرفتها منطقة الساحل الأفريقي لعدة اعتبارات منها أنها تهدد العالم الخارجي, ومن هنا يمكن أن تنطلق دراستنا بالتركيز على أهم التوجهات الأمنية الأوربية في الساحل الأفريقي لمواجهة التحديات الأمنية في المنطقة .

وهناك رسالة سفيان منصوري بعنوان (السياسة الأمنية الفرنسية تجاه منطقة الساحل الأفريقي وانعكاساتها على الأمن القومي الجزائري التي تناولت السياسة الأمنية الفرنسية في منطقة تعد مركز نفوذ لها ومستعمرات قديمة, نظرا لما تحويه المنطقة من ثروات وموارد, مما جعلها محل اهتمام الدول الكبيرة المنافسة لفرنسا, فضلا عن ابراز التواجد الفرنسي في المنطقة وأثره على الأمن القومي الجزائري بالدرجة الأولى, إذ توصل الباحث من خلال هذه الدراسة الوقوف على ابرز النقاط التي تميز السياسة الأمنية الفرنسية تجاه مستعمراتها وذلك عن طريق صياغة جديدة لاستراتيجيتها بشتى الوسائل والطرق .

وهناك الدراسة التي قام بها بوحنيه قوي تحت عنوان الاستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي وهي مقال نشر في مركز الجزيرة للدراسات عام 2012, إذ تركز هذه الدراسة على اهم ابعاد المسألة المالية والموقف الجزائري منها على المستوى الأمني والاستراتيجي, مما يتوجب على الجزائر كدولة فاعلة في المنطقة ومن دول الجوار ضمان سلامة حدودها الإقليمية والعمل على إحلال الأمن والسلم في المنطقة .

اما المفاصل الرئيسة للدراسة فهي الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الساحل الأفريقي وعوامل تطور الصراع الاستراتيجي الأمريكي والفرنسي, واهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة على الرغم مما تكتسبه منطقة الساحل الأفريقي من أهمية استراتيجية مهمة في النظام الدولي بسبب موقعها الجيوستراتيجي المهم, وموارد الطاقة (النفط والغاز) وما يمكن ان تقوم به في مجال امن الطاقة, الا انها لم تحظ بأهتمام كبير من قبل الباحثين والدارسين, من هنا تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بمحاولتها تحليل واقع وابعاد التنافس الدولي في منطقة الساحل الأفريقي والتي شكلت احدى مناطق الصراع الدولي بعد عام 2001, إذ أسهمت الظروف السياسية والاقتصادية لدول المنطقة, فضلا عن موقعها الجغرافي ومواردها الطبيعية مسببا في سعي كثير من القوى الدولية لبسط نفوذها واخذ دور في هذه المنطقة من اجل الحصول على جزء من هذه الموارد, فضلا عن ذلك الفترة الزمنية التي تغطيها الدراسة إذ شهدت هذه الفترة احداث سياسية مهمة أسهمت في تغيير كثير من ابعاد التنافس على هذه المنطقة منطقة الساحل الأفريقي من المناطق التي يجب ان تكون محورا للدراسات المستقبلية في دول أفريقيا إذ هناك تماثل في كثير من القضايا المهمة, لاسيما صادرات النفط والغاز, ومحاولة كسب دعم هذه الدول تجاه القضايا الأفريقية .

المبحث الثاني : الموقع الجيوسياسي لمنطقة الساحل الأفريقي

تعد منطقة الساحل الأفريقي أحدى اهم المجالات الجيوسياسية في العالم, والتي جعلت منها محل اطماع القوى الكبرى والمتنافسة نظرا لما تتميز به من موقع استراتيجي مهم, فضلا عن الثروات النفطية والغازية, وما تتوقع به دول الساحل من موارد معدنية لاسيما مالي – النيجر- موريتانيا والجزائر, هذا ما جعلها محط اهتمام القوى الكبرى وساحة لتنافس الفواعل الدولية وصولا للنفط في أفريقيا, كما تشهد هذه المنطقة في السنوات الأخيرة حالة من الانهيار والانفلات الأمني بسبب ما تعيشه دول الساحل من ازمات داخلية وصراعات إثنية وقبلية التي غالبا ما تؤدي الى غياب مفهوم الدولة وحالة الهشاشة والانكشاف الأمني والاقتصادي, وما ينتج عنه من أزمة الهوية, فضلا عن التحديات الجديدة (الهجرة السرية, والجريمة المنظمة) التي باتت تشكل تهديدات أمنية خطيرة للمنطقة عموما, إذ سنتطرق في هذا المبحث الى تسليط الضوء على الجغرافية السياسية لمنطقة الساحل الأفريقي والأهمية الاستراتيجية من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول : الجغرافية السياسية لمنطقة الساحل الأفريقي:

المطلب الثاني : طبيعة التركيبة السكانية لمنطقة الساحل الأفريقي .

المطلب الأول : الجغرافية السياسية لمنطقة الساحل الأفريقي

يحاول هذا المبحث تغطية المنطقة الجغرافية الممتدة بين الصحراء الكبرى ومنطقة الساحل الأفريقي وصولا حتى غرب أفريقيا ككل, فبمساحة خمسة ملايين كيلو متر مربع, اي مايعادل مساحة الولايات المتحدة الأمريكية, إذ يعيش عدد كبير من سكان أفريقيا في اكثر مناطق العالم فقرا وحرمانا بسبب النزاعات والحروب وقساوة العامل الطبيعي, إذ يمتزج المناخ الجاف للصحراء الكبرى مع المناخ شبه الجاف لمنطقة الساحل امتدادا حيث الاجواء الاستوائية السائدة هناك, فالساحل الأفريقي يمثل منطقة شبه جافة تقع بين الصحراء الكبرى في الشمال والسفانا في الجنوب ويمتد بين الصحراء الكبرى في الشمال والسفانا في الجنوب ويمتد غربا من السنغال عبر موريتانيا ومالي وبوركينا فاسو والنيجر, شمال نيجيريا, تشاد, السودان حتى اثيوبيا شرقا[6] ينظر الخريطة (1), وعليه فمنطقة الساحل كانت تعّد الطريق الاساسي في السابق لاسيما للتجار البربر والعرب القادمين من شمال أفريقيا, وقد تعاقب على احتلال غرب القارة الاحتلال البرتغالي منذ منتصف القرن الخامس عشر مرورا بالاحتلال البريطاني وأخيرا الفرنسي, وقد كانت منذ القدم المصدر الأول لتجارة الرق والعبيد, فضلا عن ثروة الموارد الطبيعية ومصادر الطاقة في عموم القارة تقريبا مما جعلها محل اطماع المستعمر الغربي حتى حصول معظم دول الساحل على الاستقلال في خمسينات, وستينات القرن االعشرين, وفي ضوء ذلك فمنطقة الساحل الأفريقي تغطي مساحة قدرها نحو (3,053,200) كيلو متر مربع وهي بذلك تشكل نسبة (10%) من مساحة القارة الأفريقية البالغة (30,221,532) كيلو متر مربع وتتوزع هذه المساحة بين الاقطار التي تشكل الكيان السياسي لهذا الجزء من القارة ينظر الجدول (1)

جدول (1) مساحة وعدد سكان دول الساحل الأفريقي

الدولة	العاصمة	عدد السكان /مليون نسمة	المساحة /كم2	النسبة من المساحة الكلية
السودان	الخرطوم	30, 000	188,2000	%61
السنغال	داكار	13,7	197,000	%41
موريتانيا	نواكشوط	2,250	1,303,700	%42
مالي	باماكو	16,455	1,240,000	%41
بوركينا فاسو	واغادوغو	13,574	274,2000	%87
الجزائر	الجزائر	38,813	2,381,740	%34
النيجر	نيامي	18,000	1,267,000	%9
تشاد	انجامينا	14,500	1,284,000	%30
ارتيريا	اسمرة	6,54	118,000	%6,4
نيجيريا	ابوجا	170,123	923,768	%3,9

Source: serigne tacko kandji,climate change and variability in the sahel Region Impocts and Adaptation strategies in the Agricultural sector,word Agro forestry centre (ICRAF). United Nations Environment program (UNEP),2015,p.02.

اما تضاريس منطقة الساحل بشكل رئيس هي تضاريس شاقة, وغالبا ما تكمن المنطقة ما بين (200- 400) متر في الارتفاع, تتخللها عدة هضاب معزولة وسلاسل الجبال التي ترتفع في منطقة الساحل, ولكن يتم تصنيفها بالمناطق الايكولوجية(*) المنفصلة, لان النباتات والحيوانات تختلف عن المناطق المنخفضة المحيطة بها, إذ يختلف معدل هطول الامطار السنوي من حوالي (100- 200) ملمتر في الجزء الشمالي من الساحل, والى حوالي 600 ملمتر في الجزء الجنوبي وذلك حسب الارتفاع(7), وعلى مدى تاريخ أفريقيا كانت المنطقة موطأ لبعض من اكثر الممالك المتقدمة, للأفادة من التجارة عبر الصحراء بشكل جماعي, ومن المعروف ان هذه الدول كانت من ممالك الساحل.

اما بالنسبة للمناخ الذي يعّد معيارا اساسيا في ضبط وتحديد الحيز الجغرافي الذي تغطيه المنطقة الساحلية الصحراوية, فعندما يحل فصل الصيف في الجزء الشمالي للكرة الارضية إذ تكون المنطقة الساحلية اكثر تأثرا بالمنطقة الاستوائية لأواسط أفريقيا إذ تبلغ نسبة تساقط المطر ذروتها في شهر حزيران, ويعد مناخ منطقة الساحل حار نيتجة للأراضي القاحلة التي تشغلها مع أختلافات موسمية قوية في هطول الامطار ودرجات الحرارة , إذ تتلقى هذه المنطقة نحو (200-600) ملمتر سنويا من مياه الامطار وعموما فهطول الامطار يكون اعلى منه في الجنوب ويتميز تساقط المطر بتباين كبير من سنة الى أخرى,إذ هناك ارتباط قوي بين هطول الامطار في منطقة الساحل, والنشاط المكثف لأعصار المحيط, ثم أن درجات الحرارة الشهرية في المنطقة تتراوح بين (33) درجة كحد اقصى, و(36) درجة كحد أدنى الى (18- 21) درجة خلال فصل الشتاء .

من المهم التاكيد ان العامل المناخي لعب دورا في رسم الخريطة الاقتصادية وحتى الأمنية في المنطقة لتشمل الصحراء الكبرى ككل لمعظم السكان في منطقة الساحل , فكانو عبارة عن شبه بدو إذ يعتمدون بصفة كبيرة على الزراعة وتربية المواشي(8)

فأذا كان المتغير المناخي حاضرا بقوة في فرض أجندة معينة على حياة الناس في المنطقة, فالتنوع الاثني والعرقي القى هو الاخر بظلاله على البناء الاجتماعي في المنطقة, إذ تعتبر المنطقة الساحلية الصحراوية فسيفساء إثنية ونقطة التقاء عدة اعراق تمثل كل فئة أنماطا معيشية مختلفة اهمها الرعاة المنتشرين لاسيما في الشمال(9). وقد حتمت الاتصالات التي اصبحت ضرورية كنيتجة لتقاسم الحيز الجغرافي والاشتغال في نفس المهن في بعض الاحيان الشيء الذي ادى الى قيام روابط من كل نوع (مصاهرة) وهو ما ذوب الفوارق بين هذه الشعوب, غير ان هذا التفاهم لايعني عدم وجود مشاكل بين مختلف الاعراق والذي غذاه اكثر التواجد الاستعماري في المنطقة في العقود السابقة, إذ وضع حدود المنطقة وهو الأمر الذي جعل الامور هناك قابلة للانفجار في اي لحظة كما حدث في تمرد الطوارق في دولة مالي والنيجر, الأمر الذي جعل معظم الاراضي في المنطقة الساحلية الصحراوية ذات طبيعة صحراوية قاحلة تنعدم فيها شروط الحياة العادية, غير ان هذه المنطقة تعّد في دوائر صنع القرار في الدول الكبرى خزان كبيرا للموارد الطبيعية وموارد الطاقة يمكن ان يضاهي الشرق الاوسط من حيث الأهمية الاستراتيجية(10).

خريطة (1) دول منطقة الساحل الافريقي

المصدر : Interactive, World Atlas, 2011

المطلب الثاني : طبيعة التركيبة السكانية لمنطقة الساحل الأفريقي

تتميز منطقة الساحل الأفريقي بتنوع اثني وعرقي القى بظلاله على البناء الاجتماعي والسياسي,إذ تمتاز المنطقة بتداخل وتلاقي عدة اعراق تمثل كل منها أنماطا وعادات مختلفة, فعلى سبيل المثال نجد في النيجر قبائل الهوسا والزرما والطوارق والعرب, وفي مالي قبائل البمبارا والسونغاي والبولس والكانوري والطوارق والعرب.

وتمتاز دول الساحل بكثافة سكانية ضعيفة وغير متوازنة مقارنة مع مساحته الشاسعة, وتبرز هنا مشكلة اللاجئين نحو المدن الكبرى هربا من الجفاف بفعل الاضرار والتصحر, وما يؤدي اليه من خلق تجمعات اثنية ونزاعات داخل الدول إذ هناك في الساحل حسب احصائيات عام 2015نحو (14,3) مليون نسمة يتوزعون بين (597) الف لاجئ و(443) الف نازح .

كذلك يتميز الساحل بارتفاع معدل النمو السكاني ويقدر ان يتضاعف عدد سكانه إذ يصل بحلول عام 2040 الى 150 مليون نسمة, مما يؤثر على الأمن الانساني بالمنطقة لاسيما الأمن الغذائي, وتقدر الامم المتحدة استمرار نمو السكان في الساحل بمعدل (2, 9) مابين (2010 – 2020)[11].

وهو ما قد يخلق موجات نزوح جديدة في ظل عدم التغيير في الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . ان التركيبة الاجتماعية والديموغرافية المتنوعة لدول الساحل الأفريقي جعلت من مستوى التجانس الاجتماعي ضعيفا, لاسيما مع غياب الثقافة الوطنية الموحدة التي نتج عنها ازمات عدة مثل ازمة الطوارق في النيجر ومالي, والاضطرابات العرقية في موريتانيا والحروب الاهلية في دارفور والصراعات القبلية والاثنية في تشاد والتي تتغذى في اغلبها على انعدام العدالة التوزيعية وسوء توزيع الثروات الاقتصادية .

يشكل الساحل الأفريقي أحد المجالات الجيوسياسية التي تثير أهتمام الفواعل الدولية والتطلعات البحثية لمراكز الدراسات والبحوث في العالم, على خلاف ما كانت عليه في ظل الحرب الباردة, إذ كانت منطقة هامشية استراتيجيا, اقتصاديا وسياسيا, سبب هذا التحول في التفكير العملي والعلمي حول المنطقة لا يعود للشروخات الجديدة التي أفرزتها العولمة ولا لأي تحولات سياسية نوعية وجديدة وقعت في المنطقة ولكن لحسابات اساسية مرتبطة بتطلعات لا سيما بالفواعل العالمية وبعض دول الجوار الجيوسياسي[12].

ووفقا لذلك تمتاز منطقة الساحل الأفريقي بكثافة سكانية منخفضة جدا يقابلها في ذلك وجود تنوع كبير في الاتجاهات الدينية والعرقية وتضم منطقة الساحل الأفريقي اكبر مساحة في القارة الأفريقية, إذ تحتل السودان الصدارة بمساحة تبلغ نحو (1,865) مليون كيلو متر مربع, وتشاد تبلغ مساحتها (1,284) كيلو متر مربع كما وضحها جدول (1), فيما تحتل المرتبة الخامسة بعد الكونغو وليبيا والنيجر تبلغ مساحتها نحو (1,26) مليون كيلو متر مربع, وتحتل المرتبة السادسة في القارة السمراء تليها كل من مالي وموريتانيا .

وتشترك اربع دول في الخصائص الديموغرافية وهي وجود كثافة سكانية ضعيفة جدا بجميع المناطق الشمالية, كما أنها تكون مرتفعة جدا بالعواصم السياسية, يعني في الجزء الجنوبي الغربي, ففي موريتانيا على سبيل المثال الهيكل الحضري مرتفع جدا, اما السودان فتتوزع فيها الكثافة السكانية بنسبة متوسطة الى مرتفعة في الجنوب لوجود العاصمة (الخرطوم), فضلا عن ذلك فان هناك عنصر اساسي يجب التطرق اليه, وهو التنوع الإثني الذي تتميز به منطقة الساحل الأفريقي إذ تضم المنطقة نوعين من الاجناس (الاسود والابيض),إذ يتواجد الجنس الاسود بالجزء الجنوبي, والجنس الابيض بالجزء الشمالي للساحل [13]

وفي موريتانيا يمثل عنصر (الحور) ثلث السكان وهم من العرب القادمون الذين استوطنوا شمال أفريقيا وعنصر (الارتان) وهم من سلالة العبيد ويتمركزون في الشريط الساحلي لنهر السنغال والنيجر تتوسط منطقة الساحل, وحيث نجد إثنية الهوسا في المناطق الوسطى والشرقية من البلاد, ثم يليه عنصر (الجيرما سونغاي), في حين نجد عنصر (طوارق الشمال) ويحتلون نسبة (10%), وتضم كذلك إثنيات أُخرى العرب والتوبو والفولا وغيرها .

فضلا عن هذا التنوع الإثني بمنطقة الساحل الأفريقي, نجد كذلك التعدد الديني بين المسلمين والمسيح اصحاب المعتقدات الأفريقية المحلية, وكذلك التعدد اللغوي بين اللغة العربية والفرنسية والانكليزية واللغة المحلية للقبائل المختلفة[14] وبوجود هذه التركيبة البشرية المتنوعة والتعدد الإثني في منطقة الساحل نشأت مختلف الصراعات والنزاعات القبلية والعرقية, وتختلف في أزمات الجماعات الإثنية ومعضلة التنمية المحلية مما خلق مشكلة عدم التجانس الاجتماعي, مما زاد من ضعف العدالة الاجتماعية التي تنتج عنها الخلافات والنزاعات الداخلية داخل إقليم هذه الدول, إذ تشهد كذلك دول المنطقة غياب الارادة السياسية للمكونات مع انتشار الفساد السياسي, وهشاشة الانظمة الأمنية والبنى المؤسساتية[15]

المبحث الثالث : المصالح والأهداف الدولية والإقليمية لمنطقة الساحل الأفريقي

اتضح لنا ان منطقة الساحل الأفريقي تتمتع بأهمية جغرافية وستراتيجية, واقتصادية وحضارية متميزة, وهذه المميزات المتفردة بين اقاليم العالم, ولا سيما منطقة الساحل الأفريقي التي تشكل جزءا حيويا منها, هي التي دفعت في الماضي البعيد القوى الاجنبية الى الاهتمام الخاص بهذه المنطقة عن طريق محاولاتها المستمرة للسيطرة عليها, او

الحصول على مواطئ قدم استراتيجية فيها, او من اجل استثمار ثرواتها وممراتها وطرق مواصلاتها, أذ تبدو أعادة القراءة لأهمية منطقة الساحل الأفريقي جلية في مضامين الإستراتيجيات العظمى للولايات المتحدة الأمريكية, أو فرنسا, او الصين, فالدول الأوربية ترى أفريقيا هي الساحة الخلفية لأمنها, وانها مناطق جوار لها تختزن مشكلات سياسية واقتصادية, واجتماعية تطال الاتحاد الأوربي بدرجات متفاوتة[16].

مع كل ما تتمتع به منطقة الدراسة من خصائص جغرافية, واقتصادية وحضارية فقد كان للأكتشافات الجغرافية, وما كتبه الرحالة الأوربيين دورا في لفت أنظار حكام اوربا الى هذه المنطقة, فضلا عن تطور الثورة الصناعية في اوربا وحاجتها للمواد الأولية المتنوعة, وللأسواق في الوقت نفسه لتصريف منتوجاتها الصناعية, هذا كله جعل منطقة الدراسة ميدانا لصراع القوى الأوربية المتنافسة من اجل الاستحواذ على مناطق نفوذها, والافادة من خصائصها الجغرافية المهمة للتوسع والنفوذ, وأختصار المسافات ويتجلى ذلك في أطماع القوى الاجنبية .

وفي سياق ذلك فأن تحليل ابعاد التنافس على منطقة الساحل الأفريقي يتطلب الوقوف على الأهمية الجيوبولتيكية والاستراتيجية للمنطقة, كون ذلك يساعد على تحليل الأهداف التي تسعى الدول الكبرى لتحقيقها, ولتناول هذه الأهمية سوف يتم تقسيم المبحث الى المطالب الآتية : .

المطلب الأول : الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الساحل الأفريقي

تعد منطقة الساحل هي الخط الفاصل بين أفريقيا الشمالية وأفريقيا جنوب الصحراء, وهي معبر تجاري تاريخي تقليدي بين منطقة غرب أفريقيا من جهة والبحر المتوسط من جهة أُخرى, ويمتد إقليم الساحل من المحيط الاطلسي الى البحر الاحمر ويقابله على الضفة الأُخرى من الصحراء الكبرى الفضاء المغاربي المطل على البحر المتوسط, فالساحل منطقة تتقاطع فيها الحضارات والثقافات واللغات مما أهلها لتكون جسرا رابطا بين الحضارتين الأفريقية والعربية, ولكن التناقضات والصراعات والحروب جعلتها تدفع ثمن هذا الموقع, وصارت نقاط قوتها هي نقاط ضعفها حين تحول موقعها الجغرافي من جسر رابط بين الحضارات الى موقع تتحارب فيه الثقافات والاثنيات واصبحت المنطقة ساحة حروب ونزاعات لاتنتهي, وفي ظل مزيج معقد من الأسباب والدوافع يتمثل ابرزها في الارث الاستعماري وأزمة الهوية والاندماج الوطني, والكوارث الطبيعية والتدخلات الاجنبية وفشل الانظمة الحاكمة بعد الاستقلال في التعامل بحكمة وفاعلية مع قضايا الهوية واللغات والثقافات والتنمية والبناء, فضلا عن هذا الكوارث الطبيعية التي ضربت المنطقة عدة مرات والهجرات الدولية والداخلية عبر دول المنطقة ودور العامل الخارجي فيها والآليات التي تم الاعتماد عليها في مواجهة هذه المعضلة وتداعياتها . وفي ضوء ذلك فمنطقة الساحل تمثل احدى الفضاءات الجيوسياسية التي جذبت اهتمام الدوائر السياسية والبحثية بعد ان كانت منطقة مهمشة ومعزولة سياسيا واقتصاديا واستراتيجيا زمن الحرب الباردة, وذلك ليس بالنظر للتفاعلات التي افرزتها, ولكن لحسابات متعلقة بالاهتمام الدولي الجديد وارتباطات مصالح الاطراف والقوى الخارجية التي باتت لها تطلعات في المنطقة, وقد كان للتحولات التي افرزتها العولمة وتعددية المخاطر ان تحولت المنطقة الى بؤرة للتهديدات الأمنية, على ضوء الخصائص التالية التي فرضها واقعها الجيوبولتيكي, فهي إقليم يستلهم وظيفته الجيوبولتيكية من هشاشة وضعف الحدود إذ اتساع الرقعة الجغرافية مقابل ضعف الكثافة السكانية التي لا تتجاوز شخصا او اثنين في الكيلو متر الواحد, حيث التمركز السكاني جنوبا, في حين تمثل الصحراء الكبرى معظم موريتانيا ومالي والنيجر وتشاد, ومن خصائص الصحراء الجغرافية انها إقليم وجاف, الا انها من منظور جيوسياسي باتت تقدم بدائل افضل فهي تحتوي على جيوب مائية وذات غطاء نباتي غير معهود في الصحاري وهي الواحات, كما انها تعد شريان الحياة للقوافل والحركة التجارية تقليديا في المنطقة, كما أن الصحراء لم تعد منطقة خالية ومعزولة امام ذوبان الحدود وتقليص المسافات مع تطور وسائل الاتصال والمواصلات الدولية, فضلا عن ذلك لم تعد الصحراء مرادفا للمنطقة القاحلة مع الاكتشافات المهولة التي جاد بها باطن الارض, وباتت منطقة ساحل الصحراء غنية بموارد الطاقة من النفط الى الغاز واليورانيوم, ومن ثم صارت مسرحا للصراع والتنافس الدولي بين قوى تقليدية, عالمية وأُخرى نامية حديثة, واضحى النفط واليورانيوم من محددات الحرب الاقتصادية الساحلية مع مطلع الالفية, إذ يزخر هذا الحزام بالعديد من الثروات الطبيعية, فضلا عن الملح والذهب نجد النفط والحديد والنحاس واليورانيوم, وهذه الموارد تثير اطماع مختلف القوى الراغبة في التمركز بالمنطقة ومن دخول موريتانيا, والنيجر وتشاد ضمن الدول المنتجة للنفط واكتشاف حوض تاودني (Bassin de Taoudeni) وما يحتويه من ثروات معدنية (نفط ويورانيوم) تغيرت النظرة للساحل إقليميا ودوليا, ومع ان اليورانيوم يمثل (68%) من صادرات النيجر , والذهب (70%) من تعاملات مالي الخارجية, فضلا عن قطاع الحديد والنحاس في موريتانيا, والزنك في بوركينا فاسو, الا ان الدول المعنية لا تستفيد كثيرا من قطاع الطاقة في تحقيق التنمية الاجتماعية, وبالنظر الى ان اغلب المؤشرات الاستراتيجية تقرر باحتمالات فشل عدد من دول الساحل مستقبلا مع ضعف الاندماج الاجتماعي, والعجز الاقتصادي وهشاشة البناء السياسي مما يؤثر على معادلة الأمن الإقليمي والدولي,إذ أن مع مطلع الحادي عشر من ايلول 2001 تحولت المنطقة الى نقطة العبور المثالية لمختلف التنظيمات المتطرفة الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة, إذ انها صارت ارضية لهندسة السياسات والاستراتيجيات الكفيلة بذلك من خلال الحجج والوسائل التي اطلقتها فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والغرب عامة .

المطلب الثاني:الأهمية والمصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الساحل الأفريقي

تعّد الولايات المتحدة دولة عظمى, وأهم قوة دولية فاعلة في عالم الحرب الباردة, فمن المتصور أن لاتنحصر المصالح القومية للولايات المتحدة الأمريكية في مجالها الإقليمي, وتتسع لباقي ارجاء العالم, فما تتسم به الاستراتيجية الأمريكية هو كونها كونية لا تقتصر على قارة أو إقليم أو منطقة بل تشمل العالم قاطبة,[17] غير ان هناك بعض المناطق تشكل لها مجالا حيويا اكثر من أُخرى لما تتميز به من موقع استراتيجي, او ثروات حالية او محتملة او لما تشكله هذه المناطق حاليا, او مستقبلا من تهديد للأمن الأمريكي والدولي عموما.

وفي ضوء ذلك استأثرت منطقة الساحل الأفريقي اهتماما دوليا واسعا بعد احداث الحادي عشر من ايلول عام 2001 كما ذكرنا آنفا, إذ تشكل أحد المجالات الجيوسياسية التي تثير اهتمام الفواعل الدولية لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية التي أبدت في الآونة الأخيرة اهتماما ملحوظا بالمنطقة, بعد ان كانت ولوقت طويل مهمشة على كل المستويات الإستراتيجية منها والأقتصادية والسياسية, وكان المبرر لهذا الأهتمام ترجعه الولايات المتحدة الى تـإزم الوضع الأمني في منطقة الساحل الأفريقي عموما, وما يمكن ان يشكله من تهديد للأمن الدولي ككل[18].

وفي سياق ذلك فقد كان للعامل العسكري الدور الاكبر في بناء استراتيجية امريكية شمولية حول العالم, فقد أسهم خروج هذه الدولة بوصفها قوة عظمى بعد الحرب العالمية الثانية الى تبني هذا المنهج الإستراتيجي, ويتطلب ذلك نشر قوات في مختلف القارات, فضلا عن نشر الاسلحة المختلفة, وتكديس اسلحتها, وهذ العامل الاكثر أهمية في جعل الولايات المتحدة تفتش عن القواعد العسكرية حتى اماكن بعيدة بما فيها دول الساحل, لان تلك المنطقة تمثل نقطة الاتصال بين شمال القارة وجنوبها, وذي بعد مزدوج أمني عسكري أقتصادي,إذ أن منطقة الساحل تنظر اليها واشنطن أنها منطقة ضعيفة بسبب كثافتها المنخفضة, وحدودها الجغرافية سهلة النفاذية, وينظر للمنطقة كذلك على أنها جبهة جديدة في الحرب العالمية ضد الإرهاب, إذ إن الغرض الاساسي للولايات المتحدة هو تسهيل التعاون بين حكومات المنطقة, وذلك من أجل تعزيز قدراتهم لمكافحة المنظمات الإرهابية, وايضا منع تلك المنظمات من أقامة قواعد كالتي أقامتها افغانستان قبل الحادي عشر من أيلول عام 2001 .

وبوصف ان منطقة الساحل الأفريقي, اصبحت فيما يتعلق بالولايات المتحدة بؤرة التوتر الجديدة ليس في أفريقيا بل على مستوى العالم , وان هناك بأمكان ان تتحول الى افغانستان ثانية جراء التوافد الإرهابي عليها, كما تعدها مجالا غير محكوما, ومصدر قلق لانتشار حالة الفوضى في شمال, وغرب أفريقيا وأمكان أمتداد هذه المخاطر للقارة الأوربية, على وفق ذلك سارعت الولايات المتحدة الأمريكية ابتداءً من عام 2002 الى تكثيف نشاطها في المنطقة عن طريق مبادرتي الساحل, ومبادرة مكافحة الإرهاب عن طريق الصحراء, غير ان واشنطن لم تكتفي بهاتين المبادرتين, وما تقوم به من مناورات عسكرية في إطارهما, إنما ابدت رغبتها في انشاء قيادة أفريكوم عسكرية امريكية جديدة من اجل التعامل الجدي والمكثف مع التهديدات الأمنية ليس في الساحل الأفريقي فحسب,بل في مختلف انحاء القارة كالقرن الأفريقي وخليج غينيا .

اما من الناحية الاقتصادية فكان غرض الولايات المتحدة الأمريكية وستراتيجيتها هو ضمان سيطرتها على منطقة الساحل, وإقليمها الجيوبولتيكي (الدول المحيطة بها) حماية مصالحها الحيوية بفعل الأهمية الإستراتيجية, والمعدنية التي تتمتع بها دول الإقليم, لان ضمان هذه المنطقة يسهم في دعم قوتها الذاتية العسكرية والاقتصادية في ميدان صراع القوى, وموازينها في الساحة الدولية من اجل الحصول على موارد الطاقة, إذ تسعى الولايات المتحدة للبحث عن اسواق لتصديرمنتجاتها في ضوء المنافسة الدولية, والى تطوير قطاع اعمالها وأستثماراتهافي الخارج, ولاشك ان أفريقيا عموما تمثل ارضا واعدة إذ ما استقرت الاحوال السياسية والأمنية[19] وهو المنطلق الذي ارتكز عليه عدد من المهتمين بالشؤون الأفريقية في التأكيد ان رائحة النفط, والمواد الأولية كانت دائمة حاضرة, وهي الدافع الأول في ضوء هذه الجلبة حول المنطقة, أذ تستهلك الولايات المتحدة ربع انتاج العالم من النفط أي نحو عشرين بليون برميل يوميا, ويأتي نحو 18%من غرب أفريقيا, فضلا عن مناطق انتاج النفط في الجزائر وتشاد وكميات اليورانيوم الهائلة المخزونة في باطن دولة مالي والنيجر,

وعليه فاستهلاك الطاقة يُعد قضية حيوية فيما يتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية بوصفها قوة أقتصادية وعسكرية كبيرة, فتّعد اي توقف للأمدادات النفطية سيشكل تهديدا لأمنها القومي, وان كانت الولايات المتحدة الأمريكية تسعى الى التنويع في مناطق وارداتها النفطية, فهي في الوقت نفسه تسعى الى تقليص اعتمادها على نفط الشرق الاوسط, ويرجع ذلك الى النزاعات الحالية والمحتملة في الشرق الاوسط, وما يمكن ان تحدثه من تأثيرات جيوبولتيكية على اكبر الموردين للنفط للولايات المتحدة الأمريكية , والأمر نفسه بشأن فنزويلا التي تعاني من استمرار عدم الاستقرار السياسي.

وهذا ما دفع الولايات المتحدة الأمريكية الى البحث عن بدائل تمثلت تلك البدائل تحديدا بمنطقة الساحل الأفريقي , وهو المنطق الأمريكي والأوربي لتفسير أهتمامهما بمنطقة الساحل الأفريقي.

من كل ما تقدم ينبغي النظر الى مستقبل الإستراتيجية الأمريكية في ضوء ستراتيجية لدولة عظمى تمتلك, وتخطط وتنفذ ستراتيجية خاصة بها على نطاق كوكبي, بمعنى أن نحلل مستقبل الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة على أساس ستراتيجيتها العظمى (Grand Strategy) التي تشمل الكرة الارضية بأسرها بقواها السياسية وتكتلاتها الاقتصادية وأقاليمها الجيوبولتيكية والتي سماها زيغينو برجنسكي برقعة الشطرنج الكبرى في كتابه الذي يوضح فيه الأولويات والمتطلبات الاستراتيجية[20]

وخلاصة لما تقدم يتضح أن الانتشار والاهتمام المحموم, والواسع للولايات المتحدة بمنطقة الساحل الأفريقي, وعن طريق غطاء ما يسمى بمكافحة الإرهاب هو لتغيير الخريطة الجيوسياسية لمنطقة الدراسة, وذلك لأن السيطرة على منطقة الساحل الأفريقي التي تتوسط القارة جغرافيا تعني سهولة السيطرة على باقي أجزاء القارة, وعلى مصادر الطاقة فيها محل المنافسة الدولية المحمومة بصفة خاصة, وأحكام سيطرة الولايات المتحدة على مخزونات النفط العالمية إلى جانب سيطرتها العسكرية يسهل عليها تحكمها في الاقتصاد العالمي, واقتصاديات الدول المنافسة بشكل اكبر فتستطيع بذلك الحفاظ على موقعها كدولة مهيمنة في النظام الدولي, بينما يشكل أبعاد, وحجم الولايات المتحدة للصين, وفرنسا, وبقية الدول الصاعدة في المنطقة, احد الخطوات المهمة في اتجاه صياغة المنطقة برمتها من اجل خدمة صالح الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية التي تعد كل مناطق العالم هي مجال حيوي لمصالحها .

المطلب الثالث : الأهمية والمصالح الاستراتيجية لفرنسا في منطقة الساحل الأفريقي

حاولت فرنسا منذ بداية التسعينات رسم ستراتيجية جديدة في أفريقيا ككل تتوائم مع المعطيات المستجدة والاحداث, والتطورات الداخلية الفرنسية, والأفريقية والتغيرات التي لحقت بالنظام الدولي مع نهاية الحرب الباردة كما سبق الذكر, وانفراد الولايات المتحدة بوضعية القوة العظمى, والقطب الاوحد في ضوء النظام العالمي الجديد, وما يتبع ذلك من تمدد للنفوذ الأمريكي في القارة الأفريقية, وتأثيراته على مكانة فرنسا التقليدية في هذه القارة, فضلا عن العامل الأمريكي, تمدد الحركات الأصولية في القرن الأفريقي وفي غرب أفريقيا, وتخطيه احيانا دول التماس الى الجنوب, وفي مواجهة هذه المستجدات حاولت فرنسا أن تعتمد ستراتيجية جديدة لضمان مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية والسياسية

ويفسر الاهتمام الفرنسي بمنطقة الدراسة تداخلها المحوري مع أفريقيا الشمالية والغربية وصولا الى البحر الاحمر, وبات أستقرار الساحل والصحراء يعني استقرار المصالح الفرنسية ممثلة في مصادر الطاقة واليورانيوم,إذ تمثل موريتانيا مخزونا معتبرا من الحديد المهم لصناعة الصلب في اوربا عموما, وتاتي النيجر رائدة في انتاج اليورانيوم وبنسبة 8,7% من الانتاج العالمي ويغطي هذا 12% من احتياجات الاتحاد الأوربي[21], فضلا عن المخزون المهم من النفط لاسيما في دول القلب (موريتانيا – النيجر – مالي- تشاد) .

وبالعودة لاصول التوجه الفرنسي نحو الساحل, ولا سيما فرنسا ما وراء الصحراء نجده حتى بداية تسعينات القرن العشرين يتمحور حول معطيات ثلاثية, قواعد عسكرية دائمة, وتعاون عسكري وتدخل عسكري تعكس في مجملها استراتيجية واقعية بحتة أداتها عسكرية وهدفها القريب هو احتواء نفوذ الاتحاد السوفيتي المتعاظم في المنطقة أنذاك بل حتى تحجيم المنافسة البريطانية والأمريكية لتحقيق الأهداف البعيدة المدى وهي المصالح الفرنسية البحتة, لكن هذه المقاربة سرعان ما شهدت تبديلا لها وليس بديلا عنها على وقع تحولات افرزت الانتقال من السلوك الفرنسي الى الأوربي وان كان الأخيرلم يتخلص كليا من ان يكون ذا نكهة فرنسية, ثم تعاظم الأهمية الاقتصادية للساحل على وقع المنافسة الصينية والأمريكية, إذ بات الساحل منطقة عبور استراتيجية لمشروع خط انبوب الغاز العابر للصحراء من نيجيريا نحو اوربا مرورا بالاراضي النيجيربة والجزائرية, ومن ثم أضطر الاتحاد الأوربي ان يتبنى خياران تفرض عليه التأسيس للأمن ودعم جهود التنمية في هذه المنطقة الشديدة الحساسية .

يتضح ان دور الاستراتيجية الفرنسية في منطقة الساحل يرتبط بمصالح تلك الدولة والتي تتنوع ما بين مصالح اقتصادية, وسياسية, واستراتيجية, وامنية, فمن الناحية الاقتصادية تتركز المصالح الفرنسية في منطقة الدراسة عموما في البحث عن اسواق لتصريف المنتجات والسلع الفرنسية المصنعة, والحصول على مواد اولية لتنمية الصناعات الفرنسية خصوصا, وان فرنسا تعاني نقصا في هذه المواد داخل اراضيها, وقد استطاعت فرنسا تدعيم وجودها الاقتصادي في تلك المنطقة خصوصا, والقارة الأفريقية عموما عن طريق الكثير من الآليات, وما زالت فرنسا هي المستورد الأول للمواد الخام, والمصدر الأول للسلع المصنعة في بعض دول المنطقة[22].

أما من الناحية السياسية تسعى فرنسا الى تحويل الدول الفرانكفونية عموما من مجرد تجمع ثقافي الى حركة سياسية بأنشاء تجمع سياسي فرانكفوني في منطقة الساحل له صوت سياسي يؤخذ به في الساحة الدولية, وهو ما يعني إنشاء تيار مناهض للعولمة الأمريكية, تجتمع تحت مظلته الدول الهادفة الى الحد من الهيمنة الأمريكية جميعا, ويعد ذلك أحياء لمبادئ ديغول الجيوبولتيكية المناهضة للمبادئ الجيوبولتيكية الأمريكية, وفي سبيل تحقيق هذا الغرض السياسي, توظف فرنسا أدوات اقتصادية, وثقافية متعددة, فهي تسعى الى أنشاء شبكات للتعاون, والتبادل الاقتصادي التكنولوجي لدعم التنمية في دول الساحل الأفريقي معتمدة في ذلك على اللغة المشتركة, فاللغة الفرنسية هي السائدة في معظم دول الساحل, وتعد تلك السياسة المجال الذي تنفرد به فرنسا, وتتميز عن باقي الدول الغربية بسبب خبرتها الواسعة, والتاريخية في هذا المجال, فهي الى جانب تمسكها بمناطق نفوذها التقليدية تحاول ان تنتشر ثقافيا في الدول الانجلوفونية[23]

اما من الناحية العسكرية والأمنية كانت فرنسا قبل الحرب الباردة تسعى الى منع انتشار النفوذ السوفيتي في القارة عموما أو الحد من انتشاره, وبعد انتهاء الحرب الباردة اصبح الخطر الرئيس الذي يهدد المصالح الفرنسية في منطقة الساحل على وجه الخصوص الولايات المتحدة والصين والاسلام السياسي الذي بدأ يتزايد منذ تسعينات القرن الماضي الى أطراف الصحراء الكبرى, وتسعى فرنسا في إستراتيجيتها في منطقة الساحل الى توسيع شبكة علاقاتها بحيث تتخطى مناطق نفوذها التقليدية الى دول أفريقية جديدة, وبصفة عامة فأن فرنسا تهتم بوجودها في مناطق الاهتمام الأمريكي نفسها, ولذلك تحتدم المنافسة بين الدولتين في منطقة الساحل الأفريقي, والقرن الأفريقي, والبحيرات العظمى.

وتخلص الباحثة الى ان منطقة الساحل الأفريقي تعّد ميدان مهما في السياسة الخارجية الفرنسية, وينطلق هذا الاهتمام نتيجة للعوامل ذات الابعاد المختلفة, وفي مقدمتها أنها تعّد منطقة النفوذ الوحيدة المتبقية لفرنسا, لاسيما بعد ان خسرت المواجهة في العديد من المناطق (الشرق الاوسط, شرق اوربا), وهذا ما يدفع فرنسا للدفاع بشتى الوسائل عن وجودها, وتعلقها بالساحل الأفريقي ومواجهة الولايات المتحدة التي تمضي قدما في خططها لتحجيم الدور الفرنسي .

المطلب الرابع : الأهمية والمصالح الاستراتيجية للصين في منطقة الساحل الأفريقي

اسهمت الصين الى توسيع نفوذها في منطقة الساحل الأفريقي بعد أحداث ايلول عام 2001, وظهور عدم الاستقرار في منطقة الشرق الاوسط, اعتمدت الصين لنفسها استراتيجية جديدة تمثلت في تنويع مصادر النفط , مع اعطاء أفريقيا اولوية جيوبولتيكية في هذه الاستراتيجية, على الرغم من أن هذه الاستراتيجية لها مظهر اقتصادي, إلا أنها تتمتع بقيمة أُخرى من الناحية الاستراتيجية, ذلك أن التوجه الصيني نحو الطاقة الأفريقية انما يتم في إطار استراتيجية كبرى, وهي استراتيجية (المساعدات مقابل النفط), وعلى هذا الأساس فإن استمرار النمو الاقتصادي وعدم الأستقرار في منطقة الشرق الاوسط التي تعّدالمنطقة النفطية الأولى في العالم وتعتبر من جملة الأسباب الرئيسة التي دفعت الصين نحو الاهتمام بمصادر الطاقة الأفريقية لاسيما بعد ان أستوردت الصين نحو (45,5) مليون طن نفط من أفريقيا عام 2012وهو ما يشكل 32% من اجمالي وارداتها من الطاقة[24]

من خلال ما تقدم نجد بان الصين حاولت التركيز على الادوات السياسية والاقتصادية في علاقاتها مع دول المنطقة, وكذلك العمل على تعزيز مجالات التعاون مع دول الإقليم بفضل الاستثمارات الكبيرة والتواجد المكثف للشركات الصينية التي نافست الشركات الغربية بما فيها الفرنسية والأمريكية, فمنطقة الساحل وان كانت صحراء شاسعة, الا أن باطنها يحتوي على ثروات معدنية, فاليورانيوم الذي يستخدم في الصناعات النووية ويباع باسعار عالية يتم اكتشافه وبكميات كبيرة في منطقة شمال النيجر ويتم استخراجه واستغلاله من طرف شركة فرنسية تحتكر هذه الصناعة, الا ان الشركة الصينية (sino uranium) كسرت هذا الاحتكار وبالفعل وبفضل تنافسها حصلت على عقود تنقيب في منطقة أغادير عام 2006 [25], وامتد هذا التنافس الى بقية دول الساحل في تشاد والسودان ومالي وحتى موريتانيا للتنقيب عن النفط, لكن الشيء الملاحظ على التمدد الصيني في المنطقة انه تمدد اقتصادي ولايهدف بالمساس بالشؤون السياسية لتلك الدول الساحلية, لكن ومع ذلك فإن هذا التواجد الصيني في المنطقة هدد القوى التقليدية القديمة (فرنسا) التي فقدت بعض امتيازاتها الاقتصادية واستثماراتها للنشاطات الاستراتيجية في المنطقة, كما ان الولايات المتحدة الأمريكية تعّد الوجود الصيني في الساحل يدخل ضمن التنافس على السيطرة على العالم, فالصين ومع مطلع الألفية الجديدة برزت كقوة أقتصادية متنامية وفي اتساع مستمر ولديها استثمارات في عموم العالم واستثمارات معتبرة في القارة الأفريقية, مما يخفف من تبعية دول القارة بما فيها منطقة الساحل للدول الغربية, وهذه الاستثمارات الصينية هي في تزايد مستمر مع تنامي الاقتصاد الصيني .

من هذا المنطلق وبناء على المؤشرات السابقة يبقى الساحل الأفريقي منطقة تنافس بين القوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي لن تتهاون فى طرح كل الاستراتيجيات التي تخدم مصالحها وتبقيها في المنطقة لفترة أطول, وما طرح الأفريكوم[*] الا دليل على ذلك, فالسيطرة والهيمنة على أفريقيا تحتل مركز اهتمام الولايات المتحدة بصرف النظر عن الأداة التي تحكم جمهورية كانت ام ديمقراطية, فالحاجة الى خدمة الأمن القومي الأمريكي جعلت امريكا تطلق عقيدة الحرب الاستباقية, وهذه العقيدة سوف تطلق العنان للقوة العسكرية الأمريكية في نطاق استراتيجية الأمن القومي الأمريكي, مما يعني ان القيادة العسكرية الأمريكية في أفريقيا ستكون ملتزمة وملزمة بتطبيق هذه العقيدة في القارة الأفريقية تحت ذريعة الأمن القومي الأمريكي يقتضي ذلك.

وختاما فأن هذا التزاحم الدولي في منطقة الساحل الأفريقي يرجع لكون هذه المنطقة اصبحت تشكل مجالا لأستقطاب قوى خارجية, ومجالاً لعمل قوى إقليمية, ونظرا لما تزخر به المنطقة من ثروات كما ذكرنا أنفا, فضلا عن الموقع الإستراتيجي الذي تحتله .

المطلب الخامس : الأهداف والمصالح الاستراتيجية الإقليمية في منطقة الساحل الأفريقي

تعد كل من الجزائر وليبيا أهم دولتين في منطقة الساحل الأفريقي إذ بمساحتيهما المجتمعة والتي تشكل أكثرمن 10% من مساحة القارة الأفريقية, فضلا عن هذه المساحة فأن الدولتين تحتوي على موارد مالية معتبرة بفضل منابع النفط الموجودة على تراب الدولتين, لكن بالرغم من كونهما دولتين متجاورتين إلا أن سياستهما في منطقة الساحل الأفريقي تختلف اختلافا جذريا, بل في بعض الأحيان يتم استعمال توازنات منطقة الساحل من اجل ضرب مصالح الدولة الأُخرى بالشكل الذي يوحي بوجود صراع خفي ميدانه الرمال الصحراوية في منطقة الساحل الأفريقي

وفي ضوء ذلك سنحدد المصالح والأهداف الاستراتيجية لتلك الدولتين في منطقة الساحل الأفريقي وعلى النحو الأتي :

أ - الاستراتيجية الليبية في منطقة الساحل الأفريقي

تشكل منطقة الساحل الأفريقي عمقا إستراتيجيا فيما يتعلق بسياسة ليبيا الأفريقية إذ حرص القذافي منذ وصوله الى سدة الحكم عام 1969 على الاهتمام بالمجال الساحلي والصحراوي, وطرح عدد من المبادرات السياسية لتوحيدها, ورعايتها تحت زعامته,آخرها كان أنشاء منظمة إقليمية اطلق عليها تجمع الساحل والصحراء (س.ص) والذي يشمل كل

من دولة (مالي –النيجر – تشاد – السودان – بوركينا فاسو), ثم نجحت ليبيا في اقناع كل من مصر والمغرب العربي في الانضمام اليه ليتسع شيئا فشيئا بأنضمام الكثير من دول القارة, ويشمل مختلف جهاتها وهو ما يريده معمر القذافي[26] الإ أن الجزائر فضلت عدم الانضمام لهذا التجمع على الرغم من أن الجزائر تربطها حدود برية مع دولتين أفريقيتين أساسيتين في الساحل الأفريقي لا تمتلك منافذ بحرية, وكذلك موقع الجزائر وسط الصحراء الأفريقية, ووجود أكثر من 80% من مساحتها الجغرافية في الصحراء, كل هذه المؤشرات لم تجعل الجزائر عنصرا مهما فاعلا في هذا التكتل الاقتصادي, وهذا ما يبرر على أنه يدخل ضمن الصراع الموجود بينليبيا والجزائر وفي كيفية الصراع في منطقة الساحل الأفريقي[27].

في سياق ما تقدم يتضح أن هذا التجمع, وحسب المنطلقات والاغراض يشكل مقاربة أمنية, وعسكرية, وسياسية وأقتصادية لحل ازمات الساحل الأفريقي, لكن رغم هذه النقاط التي تبدو أيجابية الا أن التمعن في أغراض التجمع والسياسات التي تتبعها ليبيا ندرك حجم التناقض الموجود, وبإن التجمع يخدم اغراضا غربية فرنسية وأمريكية وكما موضحة على النحو الاتي :

- وجود تشابه وتطابق تام بين أغراض المبادرة الأمريكية لمكافحة الإرهاب في الساحل – ومبادرة بان الساحل[*] واغراض التجمع, ولايختلف الا في الديباجة, واللغة التي مررت بها, ومن ثم فالتجمع نشأ بإيعاز من الولايات المتحدة الأمريكية, وبهذا فسياسة التجمع لن تخرج عن كونها تؤدي دورا خارجيا بالوكالة لصالح أمريكا التي عجزت عن مراقبة المنطقة فهمست للقذافي بإنشاء التجمع كمحاولة لمسك المنطقة حتى تسهل مراقبتها .
- هناك اختلاف واضح بين اغراض وحيادية التجمع, والسياسات التي تتبعها ليبيا كون دولة مالي وتشاد والنيجر أعضاء في التجمع, لكن القذافي يشجع الى قيام فيدرالية طوارقية واسعة في الساحل الأفريقي, وبهذا فهو يطبق أفكار فرنسية قديمة[28] فالقذافي يريد السيطرة على كل بلاد الطوارق الشاسعة الممتدة جنوبا من واغادوغو ببوركينا فاسو حتى مدينة غدامس الليبية عند نقطة تلاقي الحدود الليبية التونسية الجزائرية مرورا بتمبكتو بمالي, وتمنراست الهقار بالجزائر وأغادير بالنيجر وهي منطقة شاسعة جدا لها عمق إستراتيجي حاسم في كل الشمال الأفريقي, ينظر خريطة(2)
- وختاما نقول بإن التجمع الذي انشاؤه القذافي الراحل كان يرتبط أساسا بالتوجهات الليبية في أفريقيا, والمرتبطة هي الأخرى بإجندة دولية, ومن ثم فالتجمع عبارة عن شروط وليس تشاور, فضلا عن ان عدم أنضمام الجزائر للتجمع, وهو ما يمثل انتكاسة له, نظرا للأمكانات والدور الجزائري في المنطقة, وهو ما زاد في الخلاف الليبي نظرا لأختلاف الرؤى.

وفي سياق ما تقدم فالدولة الليبية بعد نهاية مرحلة القذافي لاتزال تبحث عن ذاتها, وان سياستها في منطقة الساحل الأفريقي لم تتضح بعد .

خريطة (2) التوزيع الجغرافي للطوارق

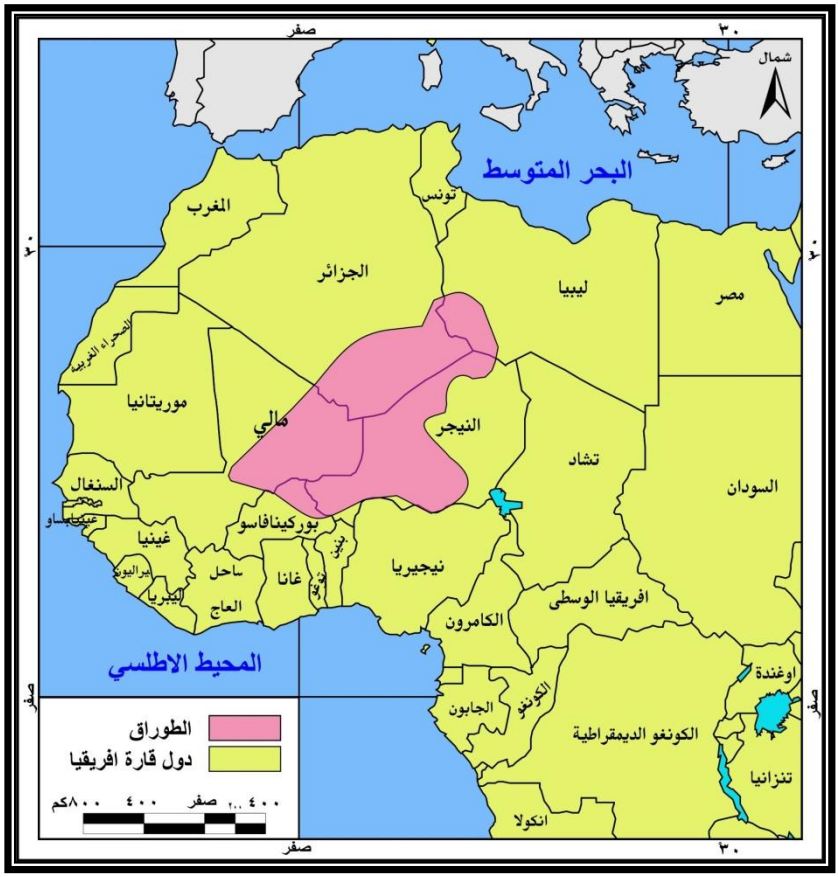

المصدر: http://www.strategicstudies.sin statute.army mil/ pdffiles/ bub 200. pdf.

ب - الاستراتيجية الجزائرية في منطقة الساحل الأفريقي

تشكل منطقة الساحل الأفريقي مجالا حيويا للجزائر فبمساحة تتجاوز (3) مليون كيلو متر مربع, تعد الجزائر اكبر دولة في القارة الأفريقية, وبحدود شاسعة على منطقة الساحل الأفريقي والتي تتجاوز (4000) كيلو متر مربع, جعلت الجزائر تتأثر بشكل مباشر أو غير مباشر بما يحدث على منطقة الساحل الأفريقي, ومنه فقد سعت الدولة الجزائرية المحافظة على أستقرار المنطقة, والمحافظة على توازن كياناتها السياسية, وابعاد جميع التدخلات الدولية في المنطقة أدراكا منها لحساسية الموقف, ان السياسة الجزائرية في منطقة الساحل الأفريقي تندرج ضمن مبادئ الدبلوماسية الجزائرية لاسيما فيما يتعلق بدول الجوار, وهو ما نادت به الجزائر في الكثير من المحافل الدولية والإقليمية .

وعليه فموقف الجزائر من انفصال أقليم ازواد يأتي في إطار ادارة الجزائر سياسيا, وامنيا لملف الإرهاب, فالازمة في دولة مالي خلقت تحديا كبيرا فيما يتعلق بالجزائر,نظرا لمكانتها كقوة عسكرية إقليمية, ومعرفتها الوثيقة بديناميكيات الصراع في دولة مالي, وعّد حضورها ضمن الشواغل الأمنية الجزائرية قديما مقارنة بمشكلات وتهديدات دوائر أُخرى ومنذ ذلك الحين والى يومنا هذا بقيت الجزائر ترعى بشكل حصري اتفاقيات السلام لكونها قوة عسكرية إقليمية, ولديها القدرة على التأثير على مختلف الاطراف الفاعلة في شمال دولة مالي, كما يمكن ان يكون لها بالفعل دورا رئيسا في تطور الازمة المالية[29]. ومدى تاثيرتلك الازمة على الحدود الجنوبية للجزائر, فهي ترفض رسميا انفصال شمال مالي, إذ أن منع قيام دولة مستقلة في شمال مالي يزيد من النفوذ الإقليمي والدولي للجزائر, وبشكل كبير ويساعدها على تحقيق هدفين :

اولهما :استقرار الاستثمارات النفطية في شمال مالي للشركة الوطنية الجزائرية سونا تراش[30]

ثانيهما: يتمثل في أكساب الجزائر نحو (822) الف كيلو متر مربع عمقا استراتيجيا جديدا لدولة الجزائر, يدير هذا العمق الإستراتيجي الجديد المؤسسة العسكرية الجزائرية ودوائر أمنها القومي بما يحيل الجزائر الى قوة إقليمية واضحة على مستوى الغرب والساحل, بل وأفريقيا عموما, ومن زاوية الفكر الاستراتيجي البحت فأن موقف الجزائر من انفصال إقليم ازواد شمال مالي انما يعني ان الجزائر قامت بأحتواء اثار تداعي نظام القذافي لصالحها, وذلك ببناء نفوذ إقليمي جديد, وذلك تحديدا في منطقة التخوم شمال مالي, وهو ما يدعو الى التفكير بوطنية, وبعمق في السياسة الإقليمية لدولة مصر .

يتضح مما تقدم ان استراتيجية الجزائر في منطقة الساحل ككل مرتبطة بمتغيرات داخلية, ومؤثرات خارجية, وان تلك الاستراتيجية تعيش حالة من التفاعل الشديد مع مشروع العالمية الأمريكي لا سيما ان دولة مالي تمثل نقطة ارتكاز لكل من المشروع الإقليمي للجزائر, ولهدفها في سيادة المنطقة الإقليمية المحيطة بها, ومشروع الولايات المتحدة الذي يتمثل في القيادة العالمية , والذي يعّد تامين مصالحها في ما يعرف بقوس المصالح الأمريكية الممتدة من منطقة الخليج العربي الى حوض قزوين امرا حيويا, واساسيا لتحقيق هيمنتها العالمية, او مايسمى الان بالقيادة الأمريكية للعالم .

ونستخلص من ذلك كله بإن منطقة الساحل الأفريقي منطقة مترامية الاطراف, ومثل هذه الامدادات الشاسعة تجعلها منطقة تتميز بميزة الدفاع في العمق نظرا لأتساع حجمها من وجهة نظر الجغرافية السياسية, ألا ان هذه الميزة قد لاتأخذ ابعادها الحقيقية نظرا للأحوال المناخية القاسية التي تتمتع بها أجزاء واسعة من المنطقة, فضلا عن ندرة طرق المواصلات البرية عن طريقها, وبهذا تختلف أهمية الموقع الإستراتيجي بتغير الاحوال الدولية, وطبيعة الصراعات, وذلك على وفق تغير القوى العالمية تاريخيا, ونمط الصراعات المعاصرة, وتغير الاقاليم الجيوبولتيكية المحيطة بالمنطقة, وكذلك التطور التكنولوجي .

تخلص الباحثة من خلال تحليلها لأبعاد التنافس الإقليمي في منطقة الساحل الأفريقي الى أن هناك تنافسا بين قوى إقليمية ترتبط بدول المنطقة ارتباطا عرقيا وثقافيا ودينيا قد تشترك معها حدوديا,أو بعضها ليس لها ارتباطات حدودية, وتسعى هذه القوى لبسط نفوذها في المنطقة ذات الأحتياطات الأكبر من النفط واليورانيوم والذهب ومعادن أُخرى ثمينة, وكذلك تسعى بعض هذه الدول الإقليمية للإفادة من خطوط الانابيب التي تمر بأراضيها لاسيما الدول التي ترتبط معها بحدود, ولهذه القوى الإقليمية أرتباطات ومصالح مع قوى دولية مؤثرة في المنطقة .

الخاتمة

إنّ جميع الاحتمالات قائمة ومن الصعوبة بمكان التنبؤ بما ستؤول إليه الاوضاع في منطقة الساحل الأفريقي, إذ تتعدد السناريوهات المتوقعة كما تتباين المواقف والسياسات الخاصة بالاطراف المعنية بالوضع في هذه المنطقة, ومما يزيد المسألة صعوبة أن هذه الأطراف بذاتها متعددة وموزعة على المستويين الإقليمي والدولي, بل إن بعض الدول تغيّر مواقفها وسياساتها من حين إلى آخر وفقا لحسابات المكسب والخسارة وعلى سبيل المثال لايوجد بما يضمن استمرار الموقف الفرنسي الداعم حاليا لليبيا, وتعتبر منطقة الساحل الأفريقي منطقة استراتيجية مهمة في الاقتصاد الدولي لما تمتلكه من موارد اقتصادية وطبيعية مهمة في أمن الطاقة, كذلك ساهم الموقع الجغرافي في جعل المنطقة بؤرة من بؤر التنافس على المستوى الدولي, وقد أخذ الصراع أبعادا متعددة ووسائل متنوعة . فالولايات المتحدة الأمريكية قامت بصياغة استراتيجية على النحو الذي يحقق لها أهدافها القومية العليا, هذا من جانب وتحجيم وإبعاد النفوذ الفرنسي في هذه المنطقة التي تعتبرها فرنسا منطقة من مناطق نفوذها, وبالرغم من التنافس المتصاعد الذي أخذ شكلا متسارعا حيث تمكّن الطرفان من تحقيق قدر من أهداف استراتيجيتهما في هذه المنطقة, إلا أنه واجهتهما العديد من العقبات التي حالت دون تحقيق منال كلا منهما .

كذلك تعّد دراسة التنافس الدولي على منطقة الساحل الأفريقي عملية شائكة ومعقدة إذ تحتوي على الكثير من التناقضات والتفاصيل والاحتمالات, وفي نفس الوقت تعّد هذه الدراسة تدخل في الأقتصاد السياسي الدولي فأساس التنافس على منطقة الساحل الأفريقي هو النفط ومصادر الطاقة والموقع الجيوستراتيجي, والذي أسهم في رفع مستوى التنافس والصراع بين مختلف القوى في المنطقة, وكذلك وعلى الرغم من مضي السنوات العديدة على استقلال دول الساحل الأفريقي إلا أنها لا تزال تعاني من كثير من المشاكل السياسية والاقتصادية مما يثير كثيرا من التساؤولات حولها .

لقد حاولت هذه الدراسة تسليط الضوء على أهم القوى المتنافسة على منطقة الساحل الأفريقي سواء على الصعيد الدولي (الولايات المتحدة, فرنسا, الصين) أو على المستوى الإقليمي (ليبيا, الجزائر), وقد استعملت كل قوة من هذه القوى كل الأدوات المتاحة لتحقيق غايتها في المنطقة, مستغلة ظروف المنطقة التي تضم دولا حديثة الوجود ذات أقتصاديات ضعيفة, وأنظمة سياسية هشّة, فضلا عن ذلك ما تواجهه دول المنطقة من صراعات عرقية وتنامي لبعض الحركات الاسلامية, وكذلك الوضع في دولة مالي ومسألة أنفصال ازواد في شمال تلك الدولة, الأمر الذي ترتب عليه تزايد درجة المنافسة بين مختلف القوى .

في ضوء الصراع على منطقة الساحل الأفريقي التي تتقاسم فيها القوى المتنافسة المكاسب, ولكن حسب إمكانياتها وقدراتها . ومن خلال دراسة المنطقة بكل أبعادها, فإن الباحثة ترجح أن عدم الاستقرار هو الذي يسود المنطقة خلال السنوات العشر القادمة .

النتائج

توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية

- هناك علاقة وثيقة تتأثر سلبا وأيجابا بين حدة الصراع وشدة تنافس القوى الكبرى على السيطرة على دول الساحل الأفريقي, وبين مدى الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي تتمتع به هذه الدول, وينعكس ذلك بصورة مباشرة على مدى تحقيق الاستقرار والأمن في المنطقة, حيث تعمل الولايات المتحدة على تحجيم النفوذ الفرنسي في المنطقة, وتأكيد استقلال تلك الدول ومنع عودة الهيمنة الفرنسية إليها, وفي المقابل فإن فرنسا تعمل على منع النفوذ الأمريكي من التغلغل داخل المنطقة والحد من سعيها الدءوب للأنفراد بدول المنطقة, هذا التنافس بين القوتين بين بشد وجذب, يصب في صالح دول الساحل الأفريقي, وقد وجدت دول الساحل الأفريقي أن الدور الفرنسي لا غنى عنه بأعتبار أن فرنسا هي الضامن للأمن الداخلي والإقليمي في مواجهة القوى الإقليمية الجديدة وفي مواجهة الحركات الاسلامية .
- ان دول الساحل الأفريقي دول جديدة العهد والاستقلال, وعندما استقلت لم تكن تمتلك المقومات ولا البنية الأساسية لبناء الدولة العصرية, , ومن ناحية أُخرى هذه الدول ما زالت تبحث عن الانعتاق من الهيمنة الفرنسية, وما زالت هذه الدول تبحث عن المقومات الاقتصادية وترفض ان تفرض الولايات المتحدة عليها التحول نحو النظام الديمقراطي, دون توافر العوامل الداخلية الموضوعية التي تهيئ البيئة لهذا التحول .
- أن منطقة الساحل الأفريقي لم تكن مجرد ساحة للتنافس الدولي, بل كانت في كثير من الاحيان فاعلا مؤثرا, إذ أن دول الساحل الأفريقي شجعت بعض الأطراف على دخول حلبة التنافس, واعترضت على دور أطراف أُخرى, إذ اتبعت تلك الدول سياسة خارجية تهدف الى تحقيق التنمية الاقتصادية وبناء البنية التحتية للدولة, والتي تتسم بالطابع الواقعي غير الايديولوجي, وبالتالي سعت دول الساحل الأفريقي الى تنويع علاقاتها الاقتصادية الخارجية, فكان تشجيع هذه الدول للتنافس يصب في مصلحتها ويجذب الأستثمارات الاجنبية الى اراضيها.
- تحاول الولايات المتحدة الأمريكية أن تفرض على هذه الدول النظام السياسي (العلماني) كأنسب نموذج يناسب دول المنطقة للتحول إلى النظام الديمقراطي, ولكن دول الساحل الأفريقي تواجه تحديات تحول دون قيام الأنظمة السياسية الحاكمة على بناء أنظمة سياسية قابلة للأستمرار والتعامل مع مرحلة ما بعد الاستقلال, ومواجهة تداعيات الانفتاح الاقتصادي, فضلا أنه يوجد تنافس خفي بين دول الساحل الأفريقي نتيجة التفاوت في الموارد الاقتصادية في كل دولة,وترسيم الحدود غير العادل بين دول المنطقة, فهذا التنافس الفرنسي الأمريكي على دول المنطقة أدى الى تعطيل قدرة هذه الدول على أختيار النموذج الملائم للتطور السياسي والاقتصادي, وتشتيت أنتباه النخب الحاكمة, وتحجيم قدرتها على تقييم البدائل.
- تعمل الصين على القيام بدور نشط في الساحل الأفريقي من خلال العمل على اقامة علاقات مع دول المنطقة, وما تمتلكه من موارد اقتصادية في الوصول الى تحقيق أعلى عائد من المكاسب, ولمواجهة تزايد النفوذ الأمريكي والإقليمي في المنطقة.

التوصيات :

في ضوء نتائج الدراسة فإنها توصي :

- تبني دول الساحل الأفريقي سياسة المصالح الاقتصادية والأمنية المتبادلة وتوسيع التعاون الاقتصادي الإقليمي بدلا من سياسة المنافسة والمواجهة لأن ذلك سوف ينعكس على برامج التنمية في تلك الدول .

- العمل على زيادة التعاون بين دول الساحل الأفريقي للوصول بما يحقق لها الاستقرار الذاتي, والذي سيسهم في التخفيف من حدة التدخلات الدولية, لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا لما لذلك من أثر مباشر على زيادة فرص التعاون بين دول الساحل الأفريقي.
- ضرورة تمثيل هذه الدول في المنظمات الأفريقية والاسلامية لتعزيز الروابط بالدول الأفريقية
- لابد على دول الساحل بناء تصور شامل يجمع بين الأمن والتنمية ويستوفي جميع الابعاد, من خلال تفعيل الحوار مع كافة الاطراف المتنازعة ومعالجة الأسباب الحقيقة للنزاعات, فضلا عن تفعيل الديمقراطية والحكم الراشد وترسيخ العدالة الاجتماعية وتدعيم التنمية .

الهوامش

---

(1) أبصير احمد طالب , المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي , رسالة ماجستير (غير منشورة) , كلية العلوم السياسية والاعلام , جامعة الجزائر ,2010, ص57

(2) اسماعيل صبري مقلد ,العلاقات السياسية الدولية , دراسة في الأصول والنظريات , جامعة الكويت ,ط2 , 1979, ص34.

(3) OCDE ,profil economique et social des pays Saheliens,www.OECD.org.

(4) غرهام ايفانز وجيفري نوينهام , قاموس بنغوين للعلاقات الدولية , ترجمة مركز الخليج للأبحاث (الهجرة الغير شرعية) الامارات العربية المتحدة , مركز الخليج للابحاث, 2004, ص330

(5) اسحاق محمد مرباح , قضايا معاصرة سياسية استراتيجية – اقتصادية – اجتماعية – ثقافية , عمان , دار كنزو المعرف , 2009, ص43.

(6) سفيان منصوري, السياسة الأمنية الفرنسية تجاه منطقة الساحل وانعكاساته على الأمن القومي الجزائري ,رسالة ماجستير(غير منشورة), جامعة قاصدي مرباح , ورقلة , الجزائر, 2013, ص50 .

(7) ظريف شاكر , البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الأفريقية (التحديات والرهانات) , رسالة ماجستير(غير منشورة) منشورة , جامعة الحاج لخضر , الجزائر ,2010 , ص30

(*) المناطق الايكولوجية , ونعني به علم البيئة , وهو علم يتناول دراسة الاطار المحيط بالعنصر البشري ويتكون ذلك الاطار من موارد مادية واخرى بشرية واخرى طبيعية , اي انه يدل على كل ما هو خارج حدود العنصر البشري وكل ما يحيط به ويتفاعل معه بشكل مباشر ما لماء والهواء والتربة والحيوانات والطيور والاسماك. للمزيد من المعلومات موسوعة ويكيبيديا , تموز , 2016,ص1.

(8) cahiers de IAfrique de Iouestun atlas du sahara-sahel Geographie ,economie et insecurite sous Ia direction de Laurent Bossard OCDE 2014,P.18-20.

(9) علي عشوي , سياسة الجزائر في منطقة الساحل الأفريقي رسالة ماجستير(غير منشورة) , جامعة الجزائر , كلية العلوم السياسية , 1997,ص10

(10) كاهي مبروك , منطقة الساحل الأفريقي , صراعات قديمة وتحديات جديدة , كلية الحقوق والعلوم السياسية , جامعة ورقلة , الجزائر , 2015, ص65)

11 un atlas du sahara.sahel,p.25

(12) عبير شليغم ,التدخل الفرنسي في مالي , البعد الفيوكولونيالي تجاه أفريقيا , المركز العربي للأبحاث والدراسات, الجزائر ,2015 ,ص30.

(13) سفيان منصوري ,السياسة الامنية , مصدر سابق , ص55.

(14) امحند برقوق ,منطقة الأمننة في ساحل الازمات , معهد الدراسات الاستراتيجية , جامعة الجزائر , 2010 , ص40.

(15)المصدر نفسه , ص40.

(16) كاظم هاشم نعمة , أفريقيا في السياسة الدولية , اكاديمية الدراسات العليا , طرابلس – ليبيا , 2005,ص34.

(17) محمد العقيد محمد ,المهمة الكونية الأمريكية وأفريقيا , مجلة قراءات أفريقية , العدد التاسع , المنتدى الاسلامي للنشر , القاهرة , 2011, ص50

(18) امحند برقوق , الساحل الأفريقي بين التهديدات الأمنية , والحسابات الخارجية (العالم الاستراتيجي),مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية , الجزائر , 2008, ص2

(19) ريمة كاية , العلاقات الأمريكية - الأفريقية منذ نهاية الحرب الباردة , رسالة ماجستير (غير منشورة) , ,جامعة الحاج لخضر – باتنة , الجزائر , 2012, ص101

(20) زيغينو برجنسكي , رقعة الشطرنج الكبرى , ترجمة امل الشرقي , الاهلية للنشر والتوزيع , عمان , 1999, ص263.

(21) أجلال رأفت , السياسة الفرنسية في أفريقيا جنوب الصحراء , مجلة السياسة الدولية ,القاهرة ,مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية , مجلة الأهرام , العدد(145) ,تموز 2001, ص8

(22) يوناس بول دي مانيال , الدور الفرنسي في أفريقيا , التاريخ والحاضر , مجلة قراءات أفريقية , العدد الثاني , المنتدى الاسلامي للنشر , القاهرة , 2012,ص4.
(23) اجلال رأفت , السياسة الفرنسية في أفريقيا , مصدر سابق, ص3.
(24) عبد الكريم صالح محسن , العلاقات الصينية – الأفريقية روابط الجنوب بالجنوب والعولمة البديلة ,مجلة الحوار المتمدن , العدد(3557), تشرين الثاني , 2011, ص2 .
(25) امير سعيد , الصين الصاعدة وفرنسا الآفلة في قلب أفريقيا , مجلة قراءات أفريقية ,العدد الثالث ,المنتدى الاسلامي للنشر ,القاهرة , 2008, ص46.
(*) الافريكوم ,هي عبارة عن قيادة عسكرية موحدة للقارة الافريقية قامت بتشكيلها الولايات المتحدة الامريكية وهي تسعى بدورها الى تقوية روابط التعاون والامن مع الدول الافريقية , كما انها تصنع فرصا جديدة للشراكة مع تلك الدول لتحقيق السلام , والمن لشعوب افريقيا , فضلا عن نشر الديمقراطية وثقافة حقوق الانسان , وتنمية القارة اقتصاديا وزيادة قدرة الحكومات الافريقية في الحرب ضد الارهاب . للمزيد من التفاصيل انظر : محمد العقيد محمد احمد , المهمة الكونية , مصدر سابق , ص56.
(26) جميل مصعب محمود , تطورات السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا وانعكاساتها الدولية , دار مجدلاوي للنشر , عمان ,2005, ص50.
(27) كاهي مبروك , منطقة الساحل , مصدر سابق , ص7
(*) بان الساحل , وهي مبادرة امريكية تهدف الى الى بناء القدرات المحلية للدول الافريقية لمكافحة الارهاب داخل تلك الدول وبرزت تلك المبادرة منذ احداث الحادي عشر من ايلول 2001, للمزيد من التفاصيل ينظر : بوحنيه قوي , الاستراتيجية الجزائرية ,تجاه التطورات الامنية في منطقة الساحل الافريقي , تقارير مركز الجزيرة للدراسات , 3حزيران , 2012, ص7.
(28) بكشيط خالد , دور المقاربة الأمنية الانسانية في تحقيق الأمن في الساحل الأفريقي , رسالة ماجستير (غير منشورة), كلية العلوم السياسية , جامعة الجزائر , 2011,ص141,
(29) انوار ابو خرص , الجزائر والصراع في مالي , اوراق كارنيغي , مؤسسة كارينيغي للسلام الدولي (قسم المنشورات) , 2012, الجزائر , ص12
(30) خالد عبد العظيم , الجوار المالي والتداعيات الإقليمية لانفصال إقليم ازواد في مالي , مجلة السياسة الدولية , العدد (47), 2012, العراق, ص8